**"أبرز التجارب والمبادرات العدلية والقانونية بمملكة البحرين لتعزيز التمكين القانوني"**

استجابةً من وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بمملكة البحرين لدعوة مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، بشأن تقديم تقرير حول التمكين القانوني لتوسيع وتحويل الوصول إلى العدالة، فإن الوزارة تؤكد بدايةً أن المنظومة التشريعية بمملكة البحرين خلال السنوات الأخيرة شهدت جملة من التشريعات المستحدثة الرامية إلى تعزيز جهود التمكين القانوني والوصول إلى العدالة وذلك في إطار مرتكزات العمل الوطني ومبادرات الوصول إلى العدالة، وهنا يمكن استعراض أبرز التجارب في هذا الميدان على النحو الآتي:

**أولاً/ تعريف التمكين القانوني ووسائله:**

إن التمكين القانوني يشمل تعزيز قدرة جميع الناس على ممارسة حقوقهم العدلية، سواءً كأفراد أو أعضاءٍ في المجتمع، ومن هذا المنطلق حرصت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بمملكة البحرين على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى منح صلاحية الوصول إلى العدالة بفاعلية ويسر وسهولة لكافة أفراد المجتمع، من خلال تسخير الوسائل التقنية الحديثة بالإضافة إلى اعتماد الوسائل البديلة لتسوية المنازعات مع السعي المستدام للتوعية القانونية المجتمعية.

**ثانياً/ أمثلة على طرائق التمكين القانوني والابتكارات على مستوى المجتمع المحلي والوطني والدولي:**

شملت الوسائل المعتمدة والمبادرات المطبقة عدة محاور عدلية وقانونية، يمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:

1. التحول الإلكتروني في إدارة المحاكم

انطلاقاً من الرغبة المستمرة في مواكبة التطورات ولاسيما في ظل الظروف الصحية والاقتصادية التي مر بها العالم أجمع خلال السنوات القليلة الماضية، فقد تم اتخاذ جملة من الخطوات الهامة في سبيل أتمتة الإجراءات الإدارية والخدمات العدلية والقضائية بالمملكة، ولعل من أبرزها إقرار مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية والذي من شأنه إحداث نقلة نوعية في تطوير إجراءات العدالة عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة عن بعد في النيابة العامة والمحاكم، وذلك بهدف تيسير إجراءات التحقيق والمحاكمة لترسيخ مبادئ العدالة الناجزة دون المساس بالحقوق المكفولة بموجب أحكام الدستور والقوانين، وبناءً على ما تقدم تم بدء العمل عبر تجديد حبس المتهمين احتياطياً عن بعد باستخدام الدوائر التليفزيونية المغلقة وكذلك إجراء المحاكمة عن بعد.

وبذات السياق دشنت الوزارة بالتعاون والتنسيق الكامل مع المجلس الأعلى للقضاء ومن خلال الخدمات التقنية المقدمة من قبل هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، خدمة رفع جميع الدعاوى المدنية والتجارية والعمالية بشكل متكامل وإدارتها إلكترونياً مروراً بمرحلة المرافعة ومن ثم صدور الأحكام والطعن عليها بالاستئناف والتمييز ووصولاً إلى تنفيذها عبر محاكم التنفيذ المختصة.

كما وأصدرت الوزارة القرارات الإدارية اللازمة قانوناً والتي تتيح للمتقاضين استخدام تلك الخدمات وذلك على النحو الآتي:

* صدر بتاريخ 8 مارس 2020 ونشر بالجريدة الرسمية (3462) القرار رقم (30) لسنة 2020 بإصدار لائحة الإجراءات الخاصة بالدعاوى التجارية.
* صدر بتاريخ 15 مارس 2020 ونشر بالجريدة الرسمية (3464) القرار رقم (41) لسنة 2020 بشأن الإجراءات الخاصة بدعاوى الفواتير.
* صدر بتاريخ 26 مارس 2020 ونشر بالجريدة الرسمية رقم (3464) القرار رقم 42 لسنة 2020 بإصدار لائحة الإجراءات الخاصة بالدعاوى المدنية.
* صدر بتاريخ 2 ابريل 2020 ونشر بالجريدة الرسمية (3465) القرار رقم (45) لسنة 2020 بشأن الإجراءات الخاصة بالدعاوى العمالية واستخدام الوسائل الإلكترونية فيها.
* صدر بتاريخ 2 ابريل 2020 ونشر بالجريدة الرسمية (3465) القرار رقم (47) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (11) لسنة 2015 بشأن نظام عمل لجنة المنازعات الإيجارية والإجراءات الخاصة بعرض النزاع عليها ووسائل الإخطار بقراراتها.

ومن خلال هذه المنظومة التشريعية للتحول الإلكتروني في الدعاوى تمت مباشرة العمل بتقديم جميع المعاملات العدلية وتلبية كافة الطلبات سواءً الموجهة للوزارة أو المحاكم عبر استخدام الوسائل الالكترونية التي وفرتها الوزارة أو من خلال الاتصال المباشر بأرقام التواصل التي تم الإعلان عنها في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام.

وبالنسبة للأحداث والأطفال فقد انصبت هذه الوسائل الإلكترونية في صالحهم من خلال تجنبيهم الآثار السلبية التي قد تنجم عن حضورهم جلسات المحاكمة والمواجهة ببقية الأطراف من خلال تفعيل وسائل النقل الحي المباشر من غرف خاصة يتواجدون بها وبثها عبر شاشات في قاعات المحاكم.

كذلك سار على ذات النهج مكتب التوفيق الأسري، حيث تم تفعيل عمليات وإجراءات التحول الالكتروني لخدمات التوفيق الأسري والتي على ضوئها تم تحويل جميع جلسات التوفيق الأسري إلى جلسات مرئية، إضافةً إلى التنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة لإطلاق عدة خدمات الكترونية منها الخدمة على التطبيق الالكتروني لخدمة (متكاتفين) وذلك لتسهيل وصول الأسر لخدمات المكتب وعبر الآلية ذاتها، كما تم تقديم جلسات التوفيق الأسري في إطار من الخصوصية وبشكل سلس ويسير من خلال برنامج (مستشارك عن بعد).

علاوةً على ما تقدم، وبهدف إتاحة الوصول إلى العدالة وحق التقاضي للجميع، فقد صدر القرار رقم (28) لسنة 2023 بتحديد اللغة التي يمكن استخدامها أمام المحاكم وغرفة البحرين لتسوية المنازعات غير اللغة العربية وآلية ونطاق التطبيق، والذي بموجبه أتيح للأفراد استعمال اللغة الإنجليزية أمام المحاكم وهيئات التحكيم وفق الأحوال والشروط الواردة بالقرار.

2. الموثق الخاص

انطلاقاً من أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف الاستفادة من الخبرات الموجودة في القطاع الحكومي والكفاءات والقدرات الموجودة في القطاع الخاص بما يعود بالنفع على الكافة، فقد تم استحداث نظام كاتب العدل الخاص تطبيقاً لرؤية البحرين الاقتصادية 2030 التي أطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم في أكتوبر 2008م، والقائمة على ثلاثة مبادئ أساسية وهي (الاستدامة والعدالة والتنافسية) ومتماشياً أيضاً مع أحد أهداف التنمية المستدامة ألا وهو عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

حيث صدر المرسوم بقانون رقم (37) لسنة 2017 م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 1971 م بشأن التوثيق والذي يعتبر نقلة نوعية في عمل التوثيق، حيث تمت خصخصة أعمال التوثيق بأن أجاز المرسوم بقانون سالف الذكر لوزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف منح ترخيص القيام بكل أو بعض أعمال التوثيق لمن كان من بين القضاة وأعضاء النيابة العامة وأعضاء هيئة التشريع والافتاء القانوني المتقاعدين أو من المحامين والقانونيين، كما أجاز توثيق المحررات باللغتين العربية والانجليزية.

وبناءً على ما تقدم أصدر معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف عدة قرارات خاصة بتنفيذ هذا المرسوم وهي:

* القرار رقم (76) لسنة 2017 م بشأن تنظيم تراخيص وأعمال والتزامات وجزاءات كاتب العدل الخاص للقيام بأعمال التوثيق، وقد منح هذا القرار مكتب التوثيق سلطة الإشراف والرقابة على أعمال الموثقين الخاصين كما منحه الحق في التفتيش الفني والإداري.
* القرار رقم (78) لسنة 2017 لسنة 2017 م بشأن المحررات التي يجوز توثيقها باللغة الانجليزية وهي الاقرار واتفاق شراكة الاستثمار المحدودة وبيان تأسيس شراكة الاستثمار المحدودة وبيان تأسيس شركة خلايا محمية وعقد تأسيس شركة ذات غرض خاص وسند العهدة.
* القرار رقم (95) لسنة 2019 م بتعديل المادة الأولى من القرار رقم (78) لسنة 2017م بشأن المحررات التي يجوز توثيقها باللغة الانجليزية، حيث أجاز القرار توثيق المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين والتصديق على التوقيعات وإثبات التاريخ والتوكيلات، وتستثنى منها التوكيلات بالتصرف والإدارة والمتعلقة بالحقوق العينية الواردة على عقارات أو التي يتطلب القانون توثيقها باللغة العربية.
* القرار رقم (100) لسنة 2019 م بشأن تعديل المادة (3) من القرار رقم (76) لسنة 2017 م بشأن تنظيم تراخيص وأعمال والتزامات وجزاءات كاتب العدل الخاص للقيام بأعمال التوثيق، حيث أجاز الترخيص لكاتب العدل الخاص القيام بكل أو بعض أعمال التوثيق وتوثيق العقود والمعاملات التي من شأنها إنشاء أي حق من الحقوق العينية العقارية أو نقله أو تغييره أو زواله، والتوكيلات المتعلقة بها وتوكيلات التصرف والإدارة بعد الحصول على تصريح مسبق من الوزير.

هذا وقد تم منح التراخيص على عدة دفعات لعددٍ من كُتاب العدل الخاصين باللغتين العربية والانجليزية، كما تم التصريح لعدد منهم لمباشرة وتوثيق العقود الواردة على الحقوق العينية العقارية أو نقلها أو تغييرها أو زوالها والتوكيلات المتعلقة بالتصرف والإدارة، وقد أسهم ما تقدم في زيادة عدد معاملات كتاب العدل الخاص عاماً تلو الآخر.

وبناءً على ما تقدم يتضح بجلاء بأن نظام كاتب العدل الخاص يعتبر الحل الأنسب بعد زيادة عدد معاملات التوثيق لما يتمتع به هذا النظام من السرعة والمرونة بإنجاز المعاملات في غير ساعات أو أيام العمل الحكومي.

كذلك أسهم النظام في تنشيط البيئة الاستثمارية باعتبار أن أغلب المتعاملين مع كتاب العدل الخاص هم من المستثمرين ورجال الأعمال، كما يتيح النظام لإدارة التوثيق الإشراف على أعمال كتاب العدل الخاص ومراجعة معاملاتهم مما يزيد من كفاءة الأداء لاسيما في ظل انخفاض عدد المراجعين لمكاتب التوثيق العام نتيجة لجوئهم لكتاب العدل الخاصين والذين لعبوا دورا جوهريا خلال جائحة كورونا باستقبال المراجعين في مقراتهم الخاصة وفق الضوابط والاحترازات.

3. المنفذ الخاص

استكمالاً للجهود السابقة الساعية لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز التمكين القانوني ولاسيما في مرحلة تنفيذ الأحكام القضائية والسندات التنفيذية، فقد صدر قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية بموجب المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2021م، حيث تضمن جملة من الأحكام المستحدثة المعززة لفاعلية الوصول إلى العدالة والتي من أبرزها استحداث نشاط المنفذ الخاص.

إذ أنه بموجب هذا التعديل أصبح بإمكان الأفراد اللجوء إلى المنفذين الخاصين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام القضائية والسندات التنفيذية الصادرة لصالحهم بسرعة وفاعلية، مقابل الأتعاب والرسوم المنظمة قانوناً، وذلك كله على نحو أتاح المرونة والسرعة للمنفذ لهم في اقتضاء حقوقهم، لاسيما مع استحدثه القانون من مسارات تلقائية مرتبطة بالنظام الالكتروني بحسب طبيعة وقيمة المطالبة، على نحو أدى لصدور قرارات تنفيذ تلقائية وفق مسارات معتمدة بهذا الشأن لزيادة فاعلية الإجراءات وضمان العدالة والمساواة للكافة.

وتنفيذاً لهذا القانون فقد صدرت جملة من القرارات الوزارية المنظمة لأحكامه والتي من أبرزها:

* قرار رقم (114) لسنة 2022م بشأن تشكيل لجنة تأديب المنفِّذ الخاص أو أيٍّ من المنفِّذين الخاصِّين الطبيعيين العاملين لديه وتحديد إجراءات وقواعد عملها.
* قرار رقم (4) لسنة 2022 م بشأن تنظيم مزاولة نشاط المنفذ الخاص
* قرار رقم (3) لسنة 2022م بشأن تحديد رسْم طلب الترخيص لمزاولة أعمال المُنَفِّذ الخاص ورسم تجديد الترخيص
* قرار رقم (25) لسنة 2022م بتحديد القواعد المتعلقة بكيفية الحجز على منقولات المنفذ ضده وبيعها وتوزيع حصيلة البيع
* قرار رقم (23) لسنة 2022م بتحديد القواعد المتعلقة بكيفية الحجز على عقارات المنفذ ضده وبيعها وتوزيع حصيلة البيع

وعليه، وبموجب القانون والقرارات سالفة البيان، فقد تم الترخيص لعددٍ من الشركات لمزاولة نشاط المنفذ الخاص وإطلاق الورش التدريبية والحملات التوعوية لإرشاد الأفراد لآلية اللجوء إلى المنفذ الخاص والأحكام المنظمة لتلك العلاقة التعاقدية.

**ثالثاً/ اتباع مقاربات واعدة للشراكة بين المحامين والمساعدين القانونيين وغيرهم من دعاة العدالة على مستوى القاعدة الشعبية**

إن كافة المبادرات سالفة البيان تمت من خلال الشراكة الفاعلة مع المحامين ومن في حكمهم، وذلك من خلال الاستعراض الدوري لمرئياتهم وتحدياتهم بشأن التطبيقات العملية والسعي لاتخاذ اللازم حيال تذليلها، فضلاً عن التواصل والتنسيق مع جمعية المحاميين لبحث المرئيات المتعلقة بتعديل قانون المحاماة بما يواكب المستجدات التشريعية والمتطلبات الواقعية.

**رابعاً/ أوجه القصور في النظم القضائية وغيرها من النظم القانونية القائمة التي توضح قيمة نهج التمكين القانوني، مثل التمييز المنهجي والاستبعاد والأضرار المنفذة في إطار النظم القانونية**

إن غالبية المبادرات سالفة البيان تعد حديثة نسبياً على نحو تخضع معه لعملية التحليل والتدقيق بناءً على التغذية الراجعة من قبل كافة الأطراف المعنية بغية الوقوف على أوجه القصور وفرص التحسين المتاحة لتقييم تلك التجارب، مع التأكيد على كفالة مختلف الضمانات اللازمة لاستبعاد أية صور محتملة للتمييز بمختلف صوره.

**خامساً/ مساهمة التمكين القانوني والمقاربات الأخرى التي تركز على الناس في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة المتساوية والفعالة للجميع بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة**

سعيًا من وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، بما يتماشى مع الهدف (16) للتنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، تم اتخاذ ما يلي:

* التحول الإلكتروني الكامل لخدمات الدعاوى المدنية والشرعية بإدارة المحاكم بهدف إيجاد منظومة إلكترونية شاملة لجميع مراحل التقاضي بدءًا من رفع الدعوى حتى إصدار الأحكام.
* أتمتة تنفيذ قرارات وإجراءات المحاكم من خلال تطبيق الموظف الشامل، عبر استحداث نظام إلكتروني لعمل قلم الكتاب ضمن آلية موحدة لمتابعة تنفيذ قرارات جميع المحاكم بهدف توزيع المهام بشكل متناسب مع توحيد الإجراءات، وتنسيق المسؤوليات والمهام بين الموظفين وأمناء سر المحاكم.
* خدمة الدفع الموحد، بهدف إتاحة سداد جميع المبالغ المستحقة للخدمات العدلية بشكل إلكتروني، بما فيها الرسوم والمصاريف القضائية.
* استحداث نظام إدارة الدعوى، لتحضير الدعوى ضمن مدد محددة وتهيئتها للمرافعة أمام المحكمة المختصة.
* استحدثت إدارة التنفيذ نظامًا جديدًا لتنفيذ الأحكام عبر وضع مسارات خاصة وتلقائية ضمن مدد محددة للتنفيذ على الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، كما استحدثت مهنة المنفذ الخاص، بهدف إسناد بعض الأعمال المساندة للقطاع الخاص لاستكمال إجراءات التنفيذ.
* اعتمدت إدارة التوثيق مبادرة التوثيق عبر الاتصال المرئي للنزلاء، من خلال إجراء معاملات التوثيق الخاصة بالنزلاء والمحبوسين احتياطيا عن طريق تقنية الاتصال المرئي عن بعد دون الحاجة للحضور الشخصي.

**سادساً/ التحديات التي يواجهها أولئك الذين يسعون إلى النهوض بنهج التمكين القانوني و/أو تنفيذها**

إن التحديات في حقيقتها جزء من قصة النجاح، فما واجهه العالم من تحديات صحية خلال جائحة كورونا ساهمت بدفع عجلة التقدم نحو التحول الإلكتروني في المنظومة العدلية والقضائية، من خلال بحث السبل الممكنة لتطويع وسائل التقنية الحديثة لتيسير عملية الوصول إلى العدالة للجميع وبصورة فاعلة مع سهولة الوصول، بيد أن تلك المستجدات في المنظومة التشريعية والقنوات الداعمة للتمكين القانوني أفرزت الحاجة لتعزيز عملية التوعية والتثقيف سواءً للمحامين خاصة أو المتقاضين عامة، وهو ما يتطلب دعم الجهود الرامية للتواصل والتنسيق مع مختلف الشركاء الرئيسيين وتنفيذ برامج التوعية عبر مختلف القنوات بحيث تستهدف أكبر شريحة ممكنة وبمختلف الوسائل المتناسبة مع الفئات المستهدفة.

**وختاماً، تأمل الوزارة في أن تكون قد وفقت في تقديم عرض موجز لأبرز ممارسات التمكين القانوني والمسائل ذات الصلة، في الوقت ذاته فإنها تتطلع لزيادة فاعلية التطبيقات وتبادل التجارب والخبرات بهذا الشأن.**

**مع خالص التمنيات الطيبة**

**وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف – مملكة البحرين**